بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة للشركة العراقية للأعمال الهندسية

ليوم الاحد المصادف ٢٠١٩/٢/٣

بناءاً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس إدارة الشركة وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ، فقد عقد اجتماع الهيئة العامة للشركة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد المصادف ٢٠١٩/٢/٣ في مقر الشركة ، وقد ترأس الاجتماع السيد عضو مجلس الادارة والمدير المفوض للشركة الخبير المهندس (عدنان علي احمد) ، وتم تعيين الست (ابتهال غازي رشيد) كاتبة للجلسة لتدوين وقائع الاجتماع والسيد (محمد اسماعيل مراد) مراقب للاجتماع ، كما وحضر السادة ممثلي ديوان الرقابة المالية الاتحادي وهم كل من (السيد محمد ابراهيم فليح / رئيس الهيئة العاملة في شركتنا والسيد خليل ابراهيم خليل والسيد قصي جبار خلف) ، ولتحقق النصاب القانوني لانعقاد الاجتماع بعدد أسهم أصالة وإنابة (١,٠١٨,٨٠٠,٤٣٣) سهم من أصل أسهم الشركة البالغة (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار وخمسمائة مليون سهم وبهذا العدد من الأسهم فقد اكتمل النصاب القانوني اللازم للبدء بمنهاج الاجتماع حسب قانون الشركات ، وبعدها تم ترشيح وانتخاب السيد عضو مجلس الادارة والمدير المفوض للشركة الخبير المهندس (عدنان علي احمد) رئيس للهيئة العامة بالأجماع من قبل السادة مساهمي الشركة الحاضرين في الهيئة العامة ، ونظراً لإتمام التشكيلة القانونية للاجتماع فقد بادر السيد رئيس الهيئة بطرح ومناقشة جدول الأعمال وكما يلي :-

١. الاستماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ ، وبعد إن تم توضيح أهم الفقرات الواردة فيه من قبل السيد رئيس الهيئة اضافة لاجابته بالتفصيل على كافة استفسارات المساهمين عن امور واوضاع الشركة ، فقد تمت المصادقة عليه بالإجماع من قبل السادة المساهمين الحاضرين في الهيئة العامة .

٢. الاستماع إلى تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١، حيث قدم رئيس هيئة ديوان الرقابة المالية الاتحادي العاملة في شركتنا السيد (محمد ابراهيم فليح) شرحاً موجزاً عن أهم ما ورد في التقرير ، وقد أجاب السيد المدير المفوض بشرح وافي عن الملاحظات والاستفسارات الواردة في تقرير الرقابة وملاحظات واستفسارات المساهمين الحاضرين في الهيئة العامة ، وتمت المصادقة على مجمل التقرير لديوان الرقابة المالية الاتحادي وإجابة الشركة عليه والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ بالاجماع من قبل السادة المساهمين الحاضرين في الهيئة العامة .

٣. تم اطلاع الهيئة العامة من قبل السيد رئيس الهيئة المدير المفوض للشركة بتفصيل وشرح وافي عن المواقع الجغرافية لشركتنا من حيث وجودها خارج حدود بغداد من حيث الموقع كون احد المواقع طابو بعقوبة والاخر طابو المدائن وبالتالي ونتيجه لهذه المواقع المترامية الاطراف تعاني الشركة من صعوبة الحصول على مستأجر او مستثمر لهذه المواقع بالشروط المطلوبة ولو بالحدود الدنيا والتي تفي ولو بجزء من السيولة المالية اللازمة لتسديد التزامات شركتنا وذلك نظرا لتوفر مواقع كثيرة معروضه للايجار او للاستثمار في جميع شركات القطاع المختلط في مجمع الشركات في الزعفرانيه والتي تعتبر وسط بغداد وباسعار مناسبه بالنسبه لوجودها في مثل هذه المنطقه الجغرافية مقارنه بالمنطقه الجغرافية المتواجدة فيها مواقعنا ولهذا فان شركتنا تعاني بصعوبة الحصول على مستاجر مناسب ، وبرغم ما ورد اعلاه وبعد عرض موقع المنقيات لعدة سنوات مضت للايجار فقد تم الحصول على مستاجر للموقع ولهذا تم تأجير الموقع له الا ان المستاجر وحسب معلوماتنا لديه بعض التلكأت في عمله في الفترة الاخيرة نتيجه لظروف اقتصادية خاصه به ، وبعدها طلب السيد رئيس الهيئة المدير المفوض للشركة من الهيئة العامة المصادقه على عقد الايجار وبما يخدم مصلحه شركتنا اولا ، لذا تمت المصادقه من قبل الهيئة العامة بالاجماع على عقد الايجار هذا وتمنت الهيئة العامة نجاح المستاجر في عمله بالموقع العائد لشركتنا واستمراريته ان شاء الله ، وبعدها طلب السيد رئيس الهيئة المدير المفوض للشركه تخويل مجلس ادارة الشركة بعرض موقع الاحتكاكية الواقع في منطقه الحسينية شاعورة وام جدر للموقع الجغرافي طابو بعقوبة للايجار او الاستثمار وتخويل مجلس الادارة على توقيع وابرام عقد ايجار او استثمار مع مستاجر او مستثمر في حاله الحصول على مستاجر او مستثمر مناسب على ان يعرض العقد للمصادقه في اجتماع الهيئة العامة اللاحق للشركة

وبعد شرح تفصيلي لظروف الموقع الكائن في منطقة الحسينية شاعورة وام جدر من قبل السيد رئيس الهيئه ، تمت الموافقة بالاغلبية من قبل السادة المساهمين في الهيئة العامه على تخويل مجلس ادارة الشركة وحسب تفاصيل طلب المدير المفوض اعلاه لتاجير او استثمار الموقع اعلاه حيث تحفظ على تاجير او استثمار موقع الاحتكاكية كل من شركة التامين الوطنية وشركة اعادة التامين العراقية وذلك لعدم موافقتهم لتاجير او استثمار الموقع الا بعد حسم موضوع المواد الاولية (الاسبستية) كونها مخزونه في مصنع الاحتكاكية والتي تعتبر مواد اسبستيه مسرطنه مضرة بالصحه العامه ممنوعه التداول او العمل بها حسب قرار مجلس الوزراء رقم (٤١ لسنة ٢٠١٦) .

٤. تم عرض واطلاع الهيئة العامة من قبل السيد رئيس الهيئة على جميع التفاصيل والقرارات والتوجيهات المتخذه من قبل لجنه المواد الاوليه المشكله من الجهه القطاعية لشركتنا وزارة الصناعة والمعادن والقطاع العام لشركات وزارة المالية المساهمين في راسمال شركتنا واستناداً لتوجيهات المراجع العليا في وزارتي ممثلي الدوائر المشكله منها لجنه المواد الاولية كما واوضح السيد رئيس هيئة ديوان الرقابة الماليه العامله في شركتنا تفاصيل قرار مجلس الوزراء بخصوص المواد الاولية (الاسبستيه) واجراءات هيئة ديوان الرقابة المالية بهذا الخصوص والتي تشير الى ضرورة حسم موضوع المواد الاولية (الاسبستية) في شركتنا بأسرع وقت وفق الضوابط والتعليمات الصادره من الدوائر ذات العلاقة وبعد مداولات من قبل الحاضرين في الهيئة العامة بهذا الشأن ، طرح المساهم (يقظان نذير صالح) للهيئة العامه بانه لايجوز الرجوع خمسة عشر سنه الى الوراء لتغريم وتضمين اعضاء مجلس الادارة لعام ٢٠٠١/٢٠٠٣ على مواد اوليه قاموا بالتعاقد عليها وجلبها للشركة نظرا لاسقاط الموضوع بالقدم اضافه لذلك بانه لايجوز للجنه المواد المشكله من وزارة الصناعة والمعادن والقطاع العام في الشركة تغريم او تضمين اعضاء المجلس للاعوام اعلاه لكونها اي لجنه المواد ليست لجنه تحقيقية حيث من المفترض ان تكون لجنه تحقيقية لكي تتمكن من التحقيق وفق طرق قانونية وبيان فيما اذا كان هناك خلل في عمليه استيراد هذه المواد من عدمه وبين ان الموقف القانوني ضعيف لتغريم او تضمين الاعضاء اعلاه وبعد مناقشات مستفيضة من جميع ممثلي القطاع العام وبقية المساهمين الحاضرين في الهيئة العامة وتماشياً مع هذا الطرح اعلاه طلب جميع ممثلي القطاع العام الحاضرين في الهيئة العامه تشكيل لجنه تحقيقة قانونية ادارية ماليه للوقوف على جميع الحقائق والحيثيات والمسببات وحسم الموضوع وبعدها تمت موافقة الهيئة العامة بالاجماع على تشكيل اللجنه التحقيقية القانونيه الاداريه الماليه لحسم موضوع المواد الاولية في الشركة قانونيا ، وبعد هذه الموافقه طلب السيد رئيس الهيئة المدير المفوض للشركة من الهيئة العامة ان تكون اللجنه التحقيقية الموافق عليها اعلاه من نفس الدوائر المشكله منها لجنه المواد الاولية اي (وزارة الصناعة والمعادن وشركات وزارة المالية المساهمين في راسمال شركتنا) ، نظرا لعدم توفر كوادر ذات خبرة قانونية وتحقيقية قادرة على الاستدعاء والتحقيق في شركتنا مقارنه بالكوادر المتمرسه القانونية والتحقيقية والادارية والمالية في دوائر لجنه المواد المشار اليها اعلاه والذين بامكانهم الاستدعاء والتحقيق والتغريم والتضمين او عدم التغريم والتضمين لاي شخص من الاشخاص الذين يشملهم هذا التحقيق واستنادا للصلاحيات لهذه الدوائر بالقانون الذي يحكمهم للحفاظ على اموال وزارتهم في راسمال شركتنا ،ولهذا تمت موافقه الهيئة العامة بالاجماع على تشكيل اللجنه التحقيقية من الجهه القطاعية لشركتنا وزارة الصناعة والمعادن والقطاع العام لشركات وزارة المالية المساهمين في راسمال شركتنا وذلك لاجراء التحقيق واتخاذ القرار النهائي لحسم موضوع المواد الاوليه (الاسبستيه) في شركتنا من جميع النواحي القانونية والادارية والماليه واوصت الهيئة العامه مجلس ادارة الشركة وادارة الشركة بمفاتحة جميع الدوائر والجهات المعنية المشار اليها اعلاه لغرض تنفيذ وتطبيق هذا القرار بهذه الفقرة اعلاه.

٥. تمت مصادقة الهيئة العامة بالاجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة .

وبعونه تعالى .... فقد ختم الاجتماع ..

كاتبة الجلسة
ابتهال غازي رشيد

مراقب الجلسة
محمد اسماعيل مراد

رئيس الهيئة العامة
الخبير المهندس
عدنان علي احمد